



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ..... خاصة بالأعضاء

يوليو (النصف الثاني) ١٩٩٠

السنة السادسة والعشرون

المعد الرابع عشر

## رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

أمريكا  
وسياسة السلام قبل السلام

الشرق الاوسط في نيسان الماضي واستجابة العراق لها شريطة ضم مسألة السلاح النووي للسلاح الكيماوي . لقد اصبح الخوف الأمريكي من اندلاع حرب غير مسيطر عليها في المنطقة واضحا . فالصواريخ، والأسلحة الكيماوية المتوفرة في البلدان العربية خاصة العراق وسوريا لا يمكن تجاهل تأثيرها النووي على الكيان الصهيوني . ولذا كان العدو الصهيوني يتفوق بشكل واضح في امتلاكه لاسلحة دمار شامل تفوق تلك التي تملكها الدول العربية، الا انه من الناحية النفسية والديمقراطية لا يستطيع تحمل اصابات مثل تلك التي تستطيعها البلاد العربية . كما ان امريكا و الكيان الصهيوني بحاجة الى اطول مدة من الاستقرار وابتعاد شبح الحرب لتتمكن الكيان الصهيوني من استيعاب اكبر عدد ممكن من اليهود المهجرين من الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية .

لقد كان موقف العراق الحازم والحاسم حول استعداده للرد بقسوة على اي عدوان صهيوني على العراق او على اي دولة عربية، يمثل الاعلان عن تحقيق حالة التوازن الاستراتيجي التي تقوم على اساس التدمير المؤكد المتبادل . وما محاولة الكيان الصهيوني مدعوما بكل طاقات الولايات المتحدة لتطوير صاروخ السهم المضاد للصواريخ القصيرة الا محاولة لتحقيق التفوق الاستراتيجي الذي يجعل الكيان الصهيوني في موقع الرادع الذي يرتدي درع الحماية الذاتية .

البقية ص ٢٣

يشكل موقف منظمة التحرير الفلسطينية، الرافض للأتصياح لشروط امريكا من اجل العوده الى حوار الطرشان ، حالة من الفعل الذي يفرض على الولايات المتحدة البحث عن رد الفعل المناسب . ولم تكن مباحثات دنيس روس رئيس هيئة التخطيط في وزارة الخارجية الامريكية، في الشهر الماضي مع اسامه الباز مستشار الرئيس مبارك حول البحث عن صيغة للعودة الى مؤتمر جنيف سوى محاولة تستهدف استبعاد مشاركة المنظمة في اعمال المؤتمر ، استنادا الى الاتفاق الامريكي الاسرائيلي عام ١٩٧٥ .

وحيث انه ليس من السهل دعوة مصر وسوريا والاردن الى مؤتمر دولي للسلام في جنيف مع تجاوز فاضح لمنظمة التحرير الفلسطينية ، خاصة وان مشروع السلام الفلسطيني الذي على اسامه بدأ الحوار الفلسطيني الامريكي ثم قراره من قبل مؤتمر القمة العربي والجامعة العربية، فقد تمخض الفعل الامبريالي الامريكي عن رد فعل جديد يتمثل في محاولة للقفز عن منظمة التحرير وذلك باستبدال المؤتمر الدولي للسلام بالمؤتمر الدولي للسلاح .

لم تكن الضجة التي اثارها امريكا وبريطانيا حول الاسلحة المتطورة في العراق، ومحاولة العراق امتلاك ناصية التكنولوجيا النووية سوى مقدمة لما كانت كواليس البنتاجون والخارجية الامريكية تمهد له . ومن هنا جاءت دعوة الرئيس مبارك لنزع اسلحة الدمار الشامل من منطقة



الإضافات والتعديلات في النظام  
الأساسي كما أقرها المؤتمر العام  
الخامس لحركتنا  
اللجنة المركزية

القسم الثالث

ح - الاشراف على اصدار البيانات والنشرات والدراسات المركزية التي تصدر باسم الحركة.  
ط - تشكيل محكمة امن الحركة ووضع لوائحها الداخلية واقرارها والمصادقة على احكامها ويكون التصديق باغلبية الثلثين اذا صدر الحكم بالاعدام.

ي - تعيين اعضاء المجلس العسكري واعضاء الاجهزة المركزية والادارية باغلبية الثلثين واعادة التصويت على عضويتهم مره كل سنة.

المادة (٥٩) .....

المادة (٦٠) : تضع اللجنة المركزية لائحة داخلية خاصة لتنظيم اعمالها.

"ويلاحظ انه تم استثناء المادة (٥٩) التي وردت في النظام السابق بعد الصلاحيات مباشرة حيث تم بحثها بعد المواد الخاصة بالتشكيل للمواقف بين موقعها في النظامين السابق والحالي.

اما بالنسبة للمادة (٥٨) فقد جاءت المادة (٧١) في النظام الحالي لتقابلها وتتناول موضوع الصلاحيات وقد بقي مدخل المادة على ما كان عليه.

اما البند (١) من المادة (٧١) فقد انطوى على بعض الإضافات ، حيث اضيفت في جزئه الاول كلمة (والمالية) واصبح نص هذا الجزء

"- تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري والخطط السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية التي يضعها ..."

وبذلك ادخلت هذه الكلمة صراحة " صلاحية وواجب بحث الامور المالية في اللجنة المركزية من خلال تنفيذ الخطه الماليه بكل جوانبها من الإيرادات والایداعات والاستثمار والصرف والموازنات والرقابه.

يشكل موضوع صلاحيات اللجنة المركزية الجزء الأخير من أبواب النظام التي تتناول اللجنة المركزية والاطر المركزية عموما، ولم يقع في هذا الجزء الكثير من التغيير الا انه وقع بعض التغيير الذي يقتضي التوقف والتمعن فيه. وقد جاء تحت عنوان صلاحيات اللجنة المركزية في النظام السابق ما يلي:

المادة ٥٨ : تمارس اللجنة المركزية صلاحياتها باعتبارها الاداة التنفيذية للمؤتمر العام وهذه الصلاحيات هي :

١ - تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري والخطط السياسية والتنظيمية والعسكرية التي يضعها.

ب - الاطلاع على المخالفات المتعلقة بالانضباط وتطبيق النظام الاساسي واتخاذ الاجراءات اللازمة.

ج - قيادة العمل اليومي وتوجيه سياسة الحركة الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية وممارسة المسؤوليات القيادية في مختلف المجالات .

د - قيادة الحركة ومراقبة عملها ومحاسبة القيادات والكوادر ومتابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بها.

هـ - تمثيل الحركة في كل المجالات العربية والدولية الشعبية منها والرسمية.

و - السهر على تحقيق التماسك داخل الحركة وعلى تطبيق النظام الاساسي والالتزام بالبرنامج السياسي المقرر من المؤتمر العام للحركة.

ز - الدعوة لاجتماع المؤتمر العام للحركة واعداد جدول اعماله وتقديم تقارير خطية وافية له عن كل النشاطات.

للفعل وهو العمل لتطبيقه وتحقيق ما يجب تحقيقه في واقع الامر.

وعليه يفترض ان يأتي البرنامج السياسي وهو يحمل خاصية امكانية التطبيق وخاصية الاخلاص للأهداف العامة للحركة والسير على طريقها في آن واحد، وبالتأكيد فان هذه المهمة هي مهمة دقيقة للمؤتمر العام يجب ان يحافظ على توازنها الصحيح لكي لا يتم تجاوز البرنامج السياسي في التطبيق او التوقع في اسار قيوده وعدم القدرة على الانطلاق به.

وفي كل الاحوال يبقى المؤتمر سيد نفسه، ويبقى من واجب الاطر الاخرى في حال الخلل او النقص الذي لا يمكن معالجته ضمن التقيد بالنظام ان تقوم بالالتجاء الى المؤتمر الاستثنائي عندما لا تجد مندوحة عن ذلك. وقد سهل الامر نظامنا الجديد عن طريق صيغة المجلس العام الذي يتمتع بصلاحيات المؤتمر الاستثنائي او الطاريء.

ونأتي للبند (ب) من المادة (٧١) الذي حافظ على نصه كما كان واردا في البند (ب) من المادة (٥٨) في النظام السابق.

اما البند (ج) فقد اضيفت عليه كلمة واحدة هي كلمة (والمالية) لتحمل نفس الدلالات لاضافة ذات الكلمة في البند (١) ولكنها جاءت هنا في نطاق قيادة العمل اليومي وتوجيه سياسة الحركة ، وما تبقى لا يعتد به واصبح نص البند بذلك :

"ج- قيادة العمل اليومي وتوجيه سياسات الحركة الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية والمالية وممارسة مسؤوليات القيادة في مختلف المجالات".

ويستضمن البند (د) الجديد دمج البندين من القديمين (د) و (هـ) مع تعديل صياغي واختصار ضروريين وقد اصبح نص هذا البند :

"د- قيادة الحركة في كل المجالات الفلسطينية والعربية والدولية الشعبية منها والرسمية".  
ويأتي بعد البند (د) في النظام الحالي البند (هـ)

وان اضافة هذا الامر في نص النظام تنطلق من دلائل تجربته السابقة وحاجات الحركة والمصلحة العامة بضرورة ان تخضع جوانب الخطه الماليه الشامله لصلاحيات اللجنة المركزية مجتمعة وكذلك تنطلق من رغبة المؤتمر والنظام وحرصهما على تأكيد هذا الدور للجنة المركزية.

ويأتي الجزء الثاني من نص هذا البند الجديد (١) كجزء اضيف كلياً على ما كان في هذا البند من النظام السابق باقتطاعه مع التعديل من البند السابق (و) وقد جاء نصه :

"وكذلك تنفيذ البرنامج السياسي المقرر من المؤتمر العام"  
اذن هناك البرنامج السياسي وهو غير الخطه السياسية التي ذكرت في الجزء الاول من البند، والمعني البرنامج السياسي الذي يتم اقراره مباشرة من المؤتمر العام حيث ان الخطه السياسية التي تنبثق عنه قد توضع من خلال اطر اخرى ، المهم ان هذه الاضافة تعني :

اولا : التأكيد على ضرورة التقيد بالبرنامج السياسي وهو المعنى الوارد في البند (و) من المادة (٥٨) من النظام السابق، الامر الذي لم تعبر عنه التجربة بين المؤتمرين الرابع والخامس اذ وضع البرنامج الصادر عن المؤتمر الرابع موضع النقاش والاخذ والرد انطلاقاً من الاختلاف حول الصيغة التي اقرت والمتعلقة بأحد بنود هذا البرنامج.

ثانياً : "وكذلك من نفس المعنى في البند (و) من النظام السابق التأكيد على ضرورة عدم الخروج عن هذا البرنامج سواء فيما يتم وضعه من خطط سياسية لتنفيذه او فيما يتم اتخاذه من قرارات سياسية وخطوات للتعامل مع الوقائع وحتى المستجدات او فيما يتم اعلانه من تصريحات وبيانات وكتابات حركية.

ثالثاً : التأكيد على ضرورة تحويل هذا البرنامج الى تطبيق يومي، بنصه وروحه وعدم الاكتفاء بالتقيد السليبي به او حتى عدم الخروج عليه . فلا بد من خلال واجب التنفيذ ان يتحول هذا البرنامج الى النطاق الايجابي



هو نظير البند (و) في النظام السابق بعد حذف جزئه الأخير وقد جاء الجزء الأول بنصه تماما ليصبح هو البند (هـ) الجديد ونصه:

"م- السهر على تحقيق التماسك داخل الحركة وعلى تطبيق النظام الاساسي".

وقد جاء هنا البند (و) ليحافظ على نص البند (ز) السابق ويقول:

"و- الدعوة لاجتماع المؤتمر العام للحركة واعداد جدول اعماله وتقديم تقارير خطيه وافي له عن كل النشاطات".

ومن المعروف ان المعني بالمؤتمر العام هنا المؤتمر في دورة انعقاده العادية حيث يمكن دعوة المؤتمر العام في دورة استثنائية بطلب من ثلث اعضاءه او نصف اعضاء المجلس الثوري اضافته الى امكانية دعوته بطلب من اللجنة المركزية.

وحتى في الدورة العادية فان المجلس الثوري يستطيع ان يلزم اللجنة المركزية بتوجيه الدعوة اذا تخلفت عن ذلك بعد حلول موعد هذه الدورة.

وبقي البندان التاليان (ز) و (ح) على نصهما القديم تحت البندين "ح" و "ط" بدون اي تعديل، اما البند (ط) فقد انطوى على عدة متغيرات وهي:

اولا: تم الفصل بين اعضاء المجلس العسكري واطباء الأجهزة المركزية حيث قسم تناولهما في بندين كل منهما منفصل عن الآخر في النظام الجديد. وقد اختص البند (ط) الجديد فيما يتعلق باعضاء المجلس العسكري فقط.

ثانيا: اضاف البند الجديد (ط) عبارة "المصادقة على" قبل كلمة "تعيين"، واطاف عبارة "الذين يتم تنسيبهم من القائد العام" بعد عبارة "اعضاء المجلس العسكري" وبهذه الاضافة فقد اعطى النظام الحق للقائد العام ان ينسب هو اعضاء المجلس العسكري

للجنة المركزية التي تقوم بالمصادقة على تعيينهم باغلبية الثلثين.

وهذا يعني ان للقائد العام حق تقديم الاسماء وللجنة المركزية حق رد هذه الاسماء او بعضها او اي منها اذا لم يحصل على موافقة ثلثي اعضائها بالتصويت، اما من يحصل على الثلثين فيكون قد حصل على مصادقة اللجنة المركزية على تعيينه.

وعليه فقد اصبح نص هذا البند هو: "ط- المصادقة على تعيين اعضاء المجلس العسكري الذين يتم تنسيبهم من القائد العام باغلبية الثلثين واعادة التصويت على عضويتهم مرة كل سنة"

وجدير بالذكر ان العبارة الاخيرة والتي تقول "واعادة التصويت على عضويتهم مرة كل سنة" هي عبارة مكررة عن البند (ي) من النظام السابق الا ان الجديد في الأمر انه بينما اعطى النظام حق التنسيب للقائد العام فانه جعل حق اعادة النظر عن طريق اعادة التصويت على عضويتهم مرة كل سنة من قبل اللجنة المركزية وهو التصويت نفسه الذي يقتضي اغلبية الثلثين.

والحكمة في ذلك ان الأمر يتعلق بعضوية اعضاء المجلس العسكري وهو موقع ارتأى النظام انه يحتاج الى درجة من الحصانة في الاتجاهاين: اتجاها احرازه واتجاها فقدانه.

ويعزز ذلك ان عضوية جزء هام من اعضاء المجلس الثوري ترتب على عضويتهم للمجلس العسكري، وعضوية المجلس الثوري بعد ذاتها تقتضي درجه من درجات الحصانة.

ان من شأن هذا النص تحقيق الحصانة للأخوة العسكريين بحيث ان عضو المجلس العسكري منهم يحتاج الى موافقة اغلبية ثلثي اعضاء اللجنة المركزية لكي يفقد عضويته وهو امر لا يمكن ان يتحقق الا في حالة الاستحقاق.

ويعبر النظام بهذا النص عن اهتمامه بتأمين تلك الحصانة لهؤلاء الاخوة خصوصا وان عضويتهم في

(ل) فهو يتناول موضوع جديد وهو موضوع ذو طبيعة اجرائية وقد كان من الطبيعي ان يتم في اللجنة المركزية وان يكون في دائرة صلاحياتها.

وجاءت المادة (٧٢) نظيرا للمادة (٦٠) من النظام السابق وقد انطوت المادة الجديدة على اضافة احترازية حيث اصبح نصها:

"المادة (٧٢): تضع اللجنة المركزية لائحة داخلية خاصة لتنظيم اعمالها وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور"

اذن بقيت المادة على حالها باستثناء اضافة العبارة الاخيرة وهي "وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور" والحكمة في ذلك هدفها حث اللجنة المركزية على القيام بانجاز لائحة تؤدي الى انتظام اجتماعات اللجنة المركزية والى حسن مجريات هذه الاجتماعات، وهو أمر اراد النظام الجديد ان يؤكد عليه تأكيدا خاصا ذا دلالة واضحة ومحددة.

واخيرا جاءت المادة (٧٣) وهي المادة الاخيرة في هذا الباب من النظام، وتعتبر مادة مستجدة وموضوعها مثل البند (ل) من المادة (٧١) هو موضوع ذو طبيعة اجرائية الا ان النظام تعمد التاكيد عليه وقصد عدم الركون به الى ظروف واردة للجنة المركزية لأنه بشكل نقطة البدء والانطلاق، وقد ورد في هذه المادة:

"المادة ٧٣: توزع اللجنة المركزية العمل على اعضائها وفق التخصصات المحددة في اللائحة الداخلية والتي تشمل كافة المهمات والنشاطات وذلك في اول اجتماع لها بعد المؤتمر العام"

وبلاحظ ان تحديد التخصصات قد ترك للائحة الداخلية والمعني هنا اللائحة الداخلية للجنة المركزية، وان النص قد اوجب ان تشمل هذه التخصصات كافة المهمات والنشاطات، وان يتم توزيع العمل في اول اجتماع للجنة المركزية بعد المؤتمر العام.

وكل ذلك ينم عن رغبة المؤتمر العام في حض اللجنة المركزية على القيام بدورها وممارسة صلاحياتها وانتظام اعمالها لان في ذلك يكمن نهوض الحركة وبقائها وتطورها.

اما البند الأخير من بنود المادة (٧١) وهو البند



## الانتفاضة والوحدة الوطنية

لاشك ان الانتفاضة الفلسطينية الحالية ، التي تفجرت في السابع من كانون اول -ديسمبر ١٩٨٧ ، بحادث الباص المعروف بغزه ، هي من اطول الانتفاضات التي عرفها الشعب الفلسطيني في تاريخه الحديث المقاوم للاستيطان الصهيوني منذ مطلع القرن العشرين حتى يومنا هذا ، ويكمن سد نجاحها وعنصر قوتها ، بشموليتها الديمغرافية التي تمثلت بالتحام الجماهير الفلسطينية ، وتمسكها بموقفها النضالي ، بصرف النظر عن طبيعة الفئه الاجتماعية التي ينتمي اليها هذا المواطن او ذاك . ويعزز ذلك انصهار جميع الفئات الاجتماعية في الصف الوطني الى جانب التلاحم بين جميع الاتجاهات السياسية ، وبذلك تم الاطار الجماهيري الذي يشكل وقود هذه الثورة . وبذلك تأكدت الشمولية الديمغرافية وبرزت واضحه للعيان من خلال الاداء النضالي اليومي ، الى جانب الشمولية الجغرافية ، التي تحققت بتفاعل الشارع الفلسطيني في كل مخيم وقرية ومدينه . حتى عمت الانتفاضة كل انحاء الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، وتازرت معها بقية المناطق الفلسطينية المحتلة من قبل ، وطابع الشمولية هذا الجغرافي والديمغرافي هو سر نجاح واستمرار الانتفاضة المباركة ، وهو بالتالي تجسيدا للوحدة الوطنية ، التي احوج ما نكون اليها في هذه الفترة العصية بالذات ، والتي تشتد بها الهجمة الصهيونية الشرسة على ثورتنا ، وتفتت انتفاضتها .

لقد فرضت الانتفاضة ارقى درجة من الوحدة الائتلافية على الحركة الوطنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، عبر استنفارها للطبقات والفئات الاجتماعية الرئيسية للدفاع عن مصالحها وانتزاع حقوقها الوطنية حيث يشكل دحر الاحتلال والاستقلال هدفها الرئيسي .

وتستند استمرار الوحدة الوطنية في اطار مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ن وعبر اطر القيادة الوطنية لاشك ان هذه التجربة هي التي وفرت اسباب هذا التصميم النموذجي على الاسمرار حتى الامساك بالهدف المركزي في الاستقلال .

وقد اظهرت الاحداث ضرورة انتقال القيادة الوطنية الموحدة في دورها التنسيقي والتنظيمي -الاداري ، الى مستوى ممارسة السلطة الوطنية . باعتبارها تمثل النقيض للاحتلال وسلطته . وتولي مهام التشريع والتخطيط وتنظيم المجتمع على مستوياته المختلفة بكل ما يتطلبه كل مستوى من اعداد وتحضير لجان اقتصادية - تخطيطية لجان تعليمية تخطيطية - لجان قضائية ... الخ .

ولاشك ان حماية وتوسيع وترسيخ المكتسبات على هذا الصعيد . تتطلب عملا جادا ومبرما من قبل اطراف الحركة الوطنية الفلسطينية ، لترسيخ ودعم الوحدة الوطنية وتوسيع نطاق العمل الجماهيري المنظم ، والحرص على ديمقراطية الاطر النقابية ، والنسائية والشعبية المختلفة ، واعطاء المجالس القطاعية العليا الموحدة لدورها الكامل وبناء القيادات الموحدة في المناطق وتحويلها الى سلطات حقيقية .

لقد اختبرت الحركة الوطنية والجماهيرية الفلسطينية طاقاتها وقدراتها الذاتية في مواجهة عدوها ، وراكت خبرات غنية بما في ذلك ادراكها لمواقع ضعفها ولاشكال المواجهة الجماهيرية ، الاكثر نجاعة واساليب العمل الاكثر فعالية ، وهي تدرك بان لا مجال للتراجع او المراوغه ، لان ذلك يعرضها لفقدان ما حققت من مكاسب ن ولكون النفس الهجومي هو السبيل لتشديد العزلة على الاحتلال وزيادة حالة الارتباك التي تعيشها مؤسساته الحاكمة السياسية والعسكرية .

ولاشك ان تحقيق الاهداف المباشرة للانتفاضة ، باعتبارها خطوات على طريق التحرير ، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، يتطلب ولاشك احداث تغير جدي وملحوس في ميزان القوى بينها وبين سلطات الاحتلال ، واذا ما استعدنا مكونات كل من الطرفين على حدة ، فاننا نجد ان تكتيكات الانتفاضة كانت تسعى بجدي للتوصل الى مثل هذه النتيجة ، فلقد سعت للتأكيد على جوانب القوة الفلسطينية المتمثلة بالوحدة الوطنية والتماسك الداخلي ، والالتفاف حول منظمة

التحرير الفلسطينية ، كممثل شرعي ووحيد ، والالتزام بالثوابت الوطنية والاستعداد اللامحدود للتضحية والاصرار على استمرار الانتفاضة .

بيد ان الانتفاضة التي تواصلت واستمرت تحتاج الى مزيد من الاستمرار في الحركة العربية لدعمها واسنادها والمسألة لا تتوقف عن قرارات الدعم المادي او السياسي كما حدث في قمة الانتفاضة ، ولكنها بحاجة الى تحريك الواقع العربي والاسلامي . للضغط على الولايات المتحدة الامريكية عبر مصالحها العنصرية في منطقة الشرق الاوسط . من اجل تطوير موقفها الجديد من حقوق الشعب الفلسطيني ، الذي تمثلت بداياته بالموافقة الامريكية على الحوار الامريكى مع منظمة التحرير الفلسطينية .

واما على الصعيد العالمي فلا بد من حركة دولية اشمل ، لدعم الانتفاضة ورفع القمع عن الشعب الفلسطيني . يجب وضع برنامج لارسال وفود مختلفة للاطلاع على واقع الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال ، ونشر تقارير هذه الوفود على اوسع نطاق .

فان اوروبا الغربية تحتاج منا الى حملة مركزية ومبرمجة ، لتحريك الفعاليات الاوروبية المختلفة ، على نحو شامل ضد الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع . ان خسارة العدو لمواقفه السياسية والدبلوماسية في اوروبا واميركا هي مهمتنا في الثورة الفلسطينية . وعلينا تشكيل الدوائر الخاصة بهذه المهمة ، لفرض العزلة والتراجع على عدونا الصهيوني .

ولا شك ان تشكيل لجان التضامن على المستوى العربي والاسلامي والاوروبي والعالمي ، عموما هو مهمتنا الراهنة ، فهذه اللجان لعبت دورا حاسما في انتصار الجزائر وفيتنام من بعدها .

ان الانتفاضة مستمرة بقوامها الذاتي الخلاق ولكن علينا ان نسرع في عملية التأييد العالمي لقضيتنا وانتفاضتنا وثورتنا ، فهذا يوفر دماء ابناءنا ويقرب ساعة النصر ويسرع في اجبار الاحتلال على الجلاء عن اراضي دولة فلسطين ، فحرب الاستقلال بحاجة الى تعبئة كل الطاقات لتقريب يوم النصر .

وانها لثورة حتى النصر



## الف يوم علم طريق النصر

يصادف الثالث من ايلول القادم مرور الف يوم على اندلاع الانتفاضة المباركة . ويشكل العبور في الالف الثاني محطة لا بد ان تكون حدثا تاريخيا هاما في مسار الانتفاضة العظيمة . فالصمود البطولي والتضحيات الجسام التي قدمها شعبنا البطل داخل الارض المحتلة يتطلب من كل ابناء حركتنا الوقوف جنبا الى جنب مع كل ابناء شعبنا وامتنا وكل الشرفاء والاحرار في العالم لتحويل هذه اللحظة التاريخية الى انتفاضة في الانتفاضة . وثورة في الثورة وتصعيد في التصعيد .

واذا كان شعبنا في الارض المحتلة يعرف تماما كيف سيعبر هذه اللحظة التاريخية فان فعاليتنا خارج الارض المحتلة في الشتات الفلسطيني يجب ان تكون على مستوى الحدث فتعطي الابداع الخلاق الذي يشكل رافدا هاما في المزيد من التصعيد . . . من الصمود ومن الدعم بلا حدود .

مطلوب من تنظيمنا في الاقاليم ، ومن كوادرننا في المنظمات الشعبية ، وفي جميع مؤسساتنا الحركية وفي منظمة التحرير الفلسطينية ان تبتكر الوسائل والاساليب التي بتجسيدها تنتقل من مرحلة التلقي الى مرحلة

العتاء ، من مرحلة ردود الفعل الى مرحلة الفعل المتناسب مع الظروف الخاص لكل اقليم او مؤسسة او منظمة شعبية . ان حركتنا وهي تنهيا للاحتفال بهذه المناسبة الهامة على المستوى الفتحاوي والفلسطيني والعربي والدولي منتظر من الجميع ان يكونوا على المستوى الذي يتناسب مع هذا الحدث التاريخي العظيم . ان مسيرة الالف يوم التي ابتدأت بخطوة واحدة ثابتة على الدرب الصحيح مستظل في نفس الاتجاه مسلحة باهم اسلحه شعبنا العظيم . . . الوحدة الوطنية . والتلاحم الوطني . . . والتفاضل والتكامل في ساحة النضال ضد الاعداء . ان ارض الانتفاضة الشاسعة الواسعة لكل الابداعات الوطنية من اجل فلسطين تفتح اذرعها للمزيد المزيد من التلاحم النضالي . . . للمزيد المزيد من التصعيد . . . للهجوم المستمر على الاعداء . . . لتصعيد الكفاح المسلح ضد قطعان المستوطنين وقوات الاحتلال الصهيوني . ولنجسد بكل طاقاتنا وحده شعبنا ونقاء صفوفنا من كل العملاء . ولتكن الايام الالف الاول مسيرة خالده نحو النصر . . . وليكن شعارنا . . .

اللقاء على ارض الانتفاضة ،

نصر وحده ، وحده نصر .

## المهام العسكرية

خلال شهر تموز ١٩٩٠

والاستقلال، وبالتالي، فان النتيجة الماثلة والحتمية، كانت، وستظل، انتصار هذه الشعوب واندحار قوة الاستعمار، وذلك لسببين جوهرين:

الاول: ان الاستعمار بكل اشكاله والذي يستند الى مقومات القوة المادية الغاشمة واسابها، القائمة على ثلاثية: التفوق والسيطرة والمصلحة تتنافى مع مبادئ وامداف المجتمع البشري، وبخاصة الامن والسلم والاستقرار، لذلك فهو يمثل بقوة ارهاية المنظم مخالفة لهذه المبادئ، بل اعتداء صارخ عليها، واستثناء في مسيرة الانسانية نحو الحرية والتقدم والسلام.

الثاني: ان قوة مقاومة الاحتلال والاستعمار بمقدار ما تستند الى حقوق الشعوب الثابتة والشرعية والقانونية والطبيعية والتاريخية في اوطانها، باعتبارها تعبيرا عن ارادة الشعوب في اصرارها على المحافظة على شخصيتها الوطنية بكل تراكمتها الحضارية والثقافية والتاريخية والتراثية والانسانية، فانها تستمد مقومات بلورة وجودها من حركية هذه الشعوب واقتدارها وقدرتها على مواجهة كل المخاطر والتحديات الخارجية. وبالتالي، فان مقاومة الاحتلال هي الارتباط العضوي بين الخاص والعام:

الخاص الوطني، ممارسة حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين.

ان الحديث عن كفاحنا المسلح، باعتباره جوهر مقاومة الاحتلال، وممارسته فعلا متوصلا ضد قواته العسكرية ومواقعها ومنشأتها الحيوية، هو حديث عن نقطة الارتكاز الاساسية في استراتيجية حركتنا.

وقد تأكد ان العنف الثوري في مواجهة الاحتلال الصهيوني هو القانون الذي احتكمت اليه "فتح" منذ انطلاقتها، وبه انطبعت مسيرتها، وبفعله الذي لم ينقطع يوما، او يتوقف، تأكد تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف (حق العودة - حق تقرير المصير - وحق اقامة دولته)، وتجسد فعل الارادة الثورية الفتحوية بصيانة الكيان الوطني الفلسطيني بابعاده التاريخي والحضارية والثقافية والانسانية، على الرغم من كل سياسات الطمس والتشويه ومحاولات الاحتواء والاستيعاب وفرض الوصاية على ارادتنا وقراراتنا الوطني المستقل. انطلاقا من المبدأ القائل: ان العدل والحق ودعما لا يسييران عجلة التاريخ، وانما بالارادة الثورية المستقلة وحركتها وفاعليتها والتي يتصدرها الكفاح المسلح، تتم صناعة التاريخ وصياغة ابعاده وآفاقه.

وقد اكدت تجارب الشعوب في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية وهي تخوض نضالها ضد الدول الاستعمارية والانظمة العنصرية، ان القوة، والتعسف في استخداماتها، عاجزة عن مصادرة حق الشعوب في الحرية



العام الدولي: صيانة الامن والسلم والاستقرار في العالم. في ضوء ما تقدم فان ممارستنا للكفاح المسلح، هو عمل نضالي يتماشى وينجم مع طبيعة الكيان الصهيوني المتحالف مع الامبريالية الامريكية، وهو ثاني عمل نضالي يستهدف تحقيق اهداف سياسية بالدرجة الاولى:

التحرير والاستقلال. وبالتالي فهو تقوية للشخصية الوطنية الفلسطينية التي جرت اكثر من محاولة لتجاوزها وشطبها وهو، ايضا، تعزيز لمواقفها السياسية ومكانتها الادبية في النطاق الدولي الدولي.

لذلك فاذا كانت كل انجازات ثورتنا وانتصاراتها هي بفعل التراكم النضالي منذ اكثر من خمسة وعشرين عاما وببالات الكفاح المسلح. فان اي عمل سياسي يستمد فعالتيه وجدواه من تواتر هذا الفعل واستمراره وتضاعده وتاثيره ومعدلاته.

فالكفاح المسلح والعمل الشعبي هما القاعدة والاساس.

والعمل السياسي هو النتيجة التي تحققها سواعد المقاتلين والجماعير المنتفضه لقد دشنت العملية الاولى لقوات العاصف - الجناح العسكري لحركتنا مرحلة جديدة في حياة شعبنا، مؤكدة بذلك على جملة من الحقائق لعل في مقدمتها:

\* التأكيد الراسخ على صيانة كياننا الوطني.

\* الايمان الثابت بحق شعبنا في العودة وتقرير المصير والاستقلال.

\* كسر كل اشكال الحصار والتضييق التي مورست ضد شعبنا داخل وخارج الوطن.

\* مواجهة كل محاولات الضم واللاحاق اي التصدي لمحاولات نفي جودنا الوطني عبر سلسلة المجازر والمذابح والمؤامرات التي تعرض لها شعبنا داخل الوطن وخارج الوطن.

\* العودة بقضيتنا الى الخارطة السياسية بعد كل محاولات الاقصاء والابعاد والتغيب والاحتواء والاستيعاب وفرض الوصاية التبعية على ارادتنا وقرارنا الوطني المستقل.

واذا كانت عملية فتح الاولى. وما تلاها من عمليات عسكرية قد اكدت على ذلك كله، فان انتفاضة شعبنا في ديسمبر ١٩٨٧، وهي نمضي الان في عبورها الثالث والثلاثين، وهي اكثر اصرارا على التواصل والتضامن والتجديد، قد جعلت الانسان الفلسطيني يمارس المقاومة بالحجر وزجاجة المولوتوف والاطارات المشتعلة بشكل يومي تلقائي، وكأنها غدت نمطا حياتيا معتادا ومالوفا جدا، بحيث اصبح هذا الانسان - كما يقول فرانز فانون:

حلقة عنيفة في السلسلة الكبرى، في الجسم الكبير العنيف، الذي ينطلق ردا على عنف الاحتلال... وهكذا بالانتفاضة وبفعلها المتواصل اصبح الشعب، كل الشعب سعبا في اتجاه واحد:

مقاومة الاحتلال تحت شعار: انسحاب قوات الاحتلال والحرية والاستقلال، وبناء الدولة.

واذا كانت الانتفاضة نقله نوعية نضالية في حياة الشعب الفلسطيني، فانها قد هيأت لهذا الشعب ولثواره الظروف المواتية لممارسة الكفاح المسلح بكل اشكاله التي تتم باستخدام مختلف انواع السلاح، من اكثرها بدائية (مصنعه محليا مثل قنابل المولوتوف - العبوات الناسفة والحارقة - والسكاكين - بالاضافة الى القاء الحجارة - واشعال النيران) الى اكثرها تقدما (استخدام الاسلحة النارية من مسدسات وبنادق ورشاشات وصواريخ، وتنطوي العمليات العسكرية الفلسطينية خلال شهر تموز الماضي على ثلاثة معان اساسية:

الاول: استخدام ادوات محلية خالصة.

الثاني: انها تتم بمبادرات ذاتية.

الثالث: انها تحتاج تراكمي للتجربة الثورية التي ابتدأت برصاصة فتح الاولى ويلاحظ. ان هذه العمليات اخذت في التضامن في الاونة الاخيرة وقد نهت مصادر

العدو: ان السلطات الاحتلال تولي اهمية خاصة لهذا النمط من العمليات، باعتبارها اكثر صعوبة في المتابعة والملاحقة والكشف عن مصادرها، حيث يقوم بها في الغلب الراد او مجموعات مستخدمين الامكانات المتاحة على بساطتها وتواضعها وبدائيتها، على الرغم من سياسة القبضة الحديدية التي دأبت قوات الاحتلال على اتباعها. وقد اخذت العمليات العسكرية الفلسطينية اشكالا متفاوتة وذلك بالتوافق مع اتساع حجم المشاركة الجماهيرية في مواجهة الاحتلال. وامام تضاعف سياسة الارهاب الصهيونية، صعدت المجموعات العسكرية الفلسطينية من عملياتها ضد قوات العدو ومواقعها وخلال شهر تموز ١٩٩٠ تم تنفيذ (٩٤) عملية عسكرية موزعة على النحو التالي:

\* الضفة الفلسطينية ٥٣ عملية مبنية على النحو التالي:

- قنابل حارقة: ١٣ عملية.

- اطلاق نار: عمليتان.

- طعن واستخدام الات حادة (سكاكين وخناجر: ١٩ عملية).

- حرق سيارات ومنشآت ومرافق للعدو: ١٥ عملية.

\* القدس: ١٩ عملية عسكرية:

- قنابل حارقة: عمليتان.

- عبوات ناسفة: عملية واحدة.

- قنابل يدوية: عملية واحدة.

- طعن واستخدام ادوات حادة: ٦ عمليات.

- حرق سيارات ومنشآت ومرافق للعدو: ٩ عمليات.

\* قطاع غزة: ١٥ عملية عسكرية

- قنابل حارقة: ٣ عملية.

- عبوات ناسفة: عملية واحدة.

- قنابل يدوية: عملية واحدة.

- اطلاق نار: عملية واحدة.

- دهس متعدد: عمليتان.

- حرق سيارات ومبان ومنشآت ومرافق للعدو: ٧ عمليات.

\* الاراضي المحتلة في العام ٤٨: ٧ عمليات عسكرية:

- قنابل حارقة: عمليتان.

- عبوات ناسفة: عمليتان.

- حرق مزروعات: ٣ عمليات.

وبوضوح هذا: تنحصر للعمليات العسكرية خلال شهر تموز الماضي:

١ - من حيث العدد يمكن الخروج بان متوسط معدل الاعمال الفدائية هو اكثر من ثلاثة اعمال كل يوم. وان اكثر كثافة للاعمال الفدائية قد شهدتها مدن وقرى ومخيمات الضفة وكذلك مخيمات قطاع غزة ثم الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، اما بالنسبة لاماكن فقد اشتملت هذه الاعمال على اكثر من (٧٥) موقعا.

ب - وبدراسة اهداف هذه الاعمال العسكرية نجد ان الاهداف العسكرية للعدو: قوات ودوريات وجنوده وسيارات قد مثلت اعلى نسبة فيها، يليها منشآت ومزروعات ومباني العدو ومرافقه العامة.

ج - انقسمت انواع الاعمال الفدائية من حيث نوعيتها وحسب الترتيب الى هجمات واعمال تفجير واشعال الحرائق والقاء القنابل الحارقة والعبوات الناسفة في مبان ومرفقة العامة ثم عمليات الطعن والدهس المتعمد، وقد شكلت عمليات القاء القنابل الحارقة والعبوات الناسفة ثلث الاسلحة الرئيسية لهذه العمليات العسكرية وتكاد تساويها عمليات حرق سيارات ومنشآت ومزروعات العدو.

د - وقد اسفرت هذه العمليات عن الحاق خسائر بشرية ومادية في صفوف قوات العدو ومستوطنيه ومنشآته، غير ان العدو ينكتم عن الافصاح عن عدد ونوعية وحجم هذه الخسائر والاضرار حفاظا على معنويات قواته وقوات والمستوطنين، في الوقت الذي تشكل فيه هذه العمليات ارتفاعا في الروح المعنوية لجماعير الانتفاضة واسنادا حقيقيا لها.



## حرب بالوكالة

### ضد منظمة التحرير

ولئن كان هذا النهج موجودا منذ زمن طويل ، فإن (كيسنجر) وضع الاسس والقواعد لمؤامرة ضرب المنظمة والقفز عنها وعدم الاعتراف بها او التحاور معها .

على الرغم من التطورات الناجمة عن اندلاع انتفاضة شعبنا الفلسطيني ، واضطرار الادارة الاميركية في اواخر عهد ريغان واول عهدي بوش على التعاطي مع منظمة التحرير ، وفتح الحوار معها ، فإن الولايات المتحدة لم تتعامل بشكل جدي مع منظمة التحرير ، وظلت تبحث عن الذرائع للتخلص من هذا الحوار ، وقد وجدت الذريعة بالفعل ، فعلمت الحوار وان كانت لم تقطعه .

وهكذا تستمر محاولات التصفية السياسية ، وفي زمن ما بعد الحرب الباردة ، زمن تعاظم نفوذ الولايات المتحدة في العالم ولو الى حين ، فإن محاولات التصفية لاستبعاد منظمة التحرير والقفز عنها مستمرة .

ولئن كانت الحروب العسكرية بالوكالة التي تقوم بها انظمة وقوى عربية رجعية لم تنجح في الماضي بسبب ذلك الالتفاف الجماهيري ، وذلك النضال البطولي للشورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية ولاطراف من حركة التحرير الوطني العربية ، فإن الحروب السياسية بالوكالة تظل براسها كاسلوب جديد في محاولات قهر منظمة التحرير .

نعم . . هناك حروب سياسية تخاض بالوكالة للقفز عن الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد ، وتتخذ هذه الحروب شكل محاور سياسية ، وضغوطات ، وحملات اعلامية تهدف الى تشويه صورة الانسان

لم تتوقف محاولات الامبريالية الاميركية والكيان الصهيوني لاجهاض كفاح الشعب الفلسطيني ، وضرب حركته الوطنية الممثلة في منظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد .

فمنذ ان انطلقت الرصاصات الاولى في الفاتح من يناير لعام ١٩٦٥ ومحاولات واد هذا الامل الذي اطل من خلال الليل العربي الدامس مستمرة ومتواصلة . ولقد مر حين من الدهر كانت الحروب بالوكالة تشن لصالح الامبريالية والصهيونية من على الارض العربية لتصفية الشورة الفلسطينية تصفية جسيمة ، تصفية عسكرية فخاضت الشورة اسفل المعارك دفاعا عن وجودها ، ودفاعا عن مخيماتها ، ودفاعا عن جماهيرها ، وصمدت دافعة الثمن الغالي من دماء ابنائها ومن الأم شعبها .

وكانت حرب الابادة الاولى في ايلول ٧٠ . . ومن ثم حرب الابادة الثانية في حرب الستين في لبنان .

ثم حرب الابادة في المخيمات . . وهكذا . . . وحين عجزت الحروب العسكرية بالوكالة لتصفية الشورة الفلسطينية بيدات الامبريالية تعمل على تحقيق ما عجزت عن تنفيذه بالقوة المسلحة بالوسائل السياسية والدبلوماسية . .

وما اكثر الامثلة التي يمكن ان نسوقها كدليل على هذا النهج الذي يرفض رفضا باتا الاعتراف بالشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة ، وهويته وشخصيته ، وبدولته المستقلة . وكان الهدف دائما : القفز عن منظمة التحرير والتأمر عليها ، وايجاد البدائل لها .

الفلسطيني ، وتشويه جهود منظمة التحرير ، واستعداد الجماهير العربية عليها ، وخلق مناخات مريضة حولها ، ودفع الياس الى صفوفها . . . وذلك كمقدمات لا بد منها قبل ان يذوب الثلج ويظهر ما فوق المرج .

ولكي يقرأ المرء حركة الولايات المتحدة وحركة الكيان الصهيوني يستطيع ان يراجع ما جاء في تلك الحملة الاعلامية التضليلية التي شنّها صحافيون يخوضون الحرب الاعلامية ايضا بالوكالة ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، فهناك حمى اعلامية ضد منظمة التحرير تشير الزواجر والغيار والدخان والرائحة النتنة ، وقد كشف الاخ ابو عمار في تصريح له الاسبوع الماضي عن ان هناك محاولات لاعد مؤتمر دولي يستبعد منه منظمة التحرير الفلسطينية .

والعمل ما جاء في مقالة لـ (زليف شيف) في مارس بتاريخ ٢٧-٧-١٩٩٠ يؤكد ان الادارة الاميركية ستطرح على وزير الخارجية (الاسرائيلي) اقتراحا بعقد مؤتمر دولي يبحث في قضية الاشراف على مراقبة السلاح غير التقليدي بالصواريخ .

ويقال بان الخبراء الاميركيين قد اصبحوا في مرحلة متقدمة من التحضير لورقة عمل حول (مؤتمر دولي) للاشراف على ومراقبة السلاح .

ويؤكد زليف شيف ان هناك انصارا عديدين لهذا المؤتمر ، وان القامرة من الانصار المهمين لهذا المشروع . . كما ان الاميركيين يعتقدون بانهم يستطيعون جلب ممثلي سوريا والعراق والاردن . .

ومهما يكن من امر ، فإن الكلام الذي جاء في مقالة زليف شيف يمكن ان يعني لقاء دولي تحضره الاطراف المعنية بالاسلحة المتطورة في الشرق الاوسط ، وهو ما يستبعد مشاركة منظمة التحرير ، وما يعني ايضا الالتفاف على فكرة المؤتمر الدولي للسلام حسب قرارات الامم المتحدة .

ان الحروب السياسية التي تخاض بالوكالة ضد منظمة التحرير ليست حروبا وهمية ، او حروبا بلا اهداف . .

انها حروب ذات اهداف محددة وواضحة . لذلك ليس صدفة ان يجري كل هذا التشويه الاعلامي ، وهذا التنسيق السياسي ، وهذه المحابر

والتكتلات الجديدة التي لا تستند على اي اساس مبدئي . . ففي مواجهة الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير يتلاقى الاضداد ، وتختفي التباينات ، ويظل الممثلون يحركون الشفاه بينما صوت الملقن الاميركي يحل ويحلو . .

ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست ضد تنقية الاجواء ، وليست ضد عودة الصف ، ان منظمة التحرير الفلسطينية مع الوحدة العربية الشاملة ، والى ان يحين موعد تحقيق هذه الوحدة ، فهي تناضل وتدعو الى التضامن العربي ، التي تكتسب كل الجهود من اجل مواجهة العدو الرئيسي للامة ، التي تراجع التناقضات الثانوية من اجل المصلحة القومية العليا للامة العربية .

ان منظمة التحرير تجمع ولا تفرق ، توحد ولا تبعثر ، وفلسطين هي نقطة التقاء الامة . . . وفلسطين هي برنامج الحد الاقصى والحد الأدنى لوحدة الامة . . . ولذلك فاي تكتل او محور ينشأ في المنطقة العربية ويحاول ان يضع فلسطين خارج القوس هو محور لا يسير بالاتجاه الصحيح ، ولا يخدم مصالح الامة . . . وفلسطين هي الرقم الصعب فعلا في معادلة الشرق الاوسط ، ولن ينجو اي زعيم عربي او امة قوة عربية تتواطأ لشد القضية الفلسطينية الى الخلف .

ان ما يجري التحضير له من عقد لمؤتمر دولي لنزع سلاح الشرق الاوسط بعيد المدى او الكيماوي كبديل للمؤتمر الدولي الفعال ذي الصلاحيات لحل ازمة الشرق الاوسط والذي تحضره منظمة التحرير على قدم المساواة مع بقية الدول المشاركة ، ان ما يجري لن يكون سوى مهزلة ، وانتحار ذاتي للقوى العربية التي تدعو لمثل هذه التوجهات .

وان اعضاء حركتنا الذين وقفوا بشات امام كل المنعطفات والتطورات ، ينظرون الى اصحاب مثل هذه الدعوات برثاء ، لانها دعوات لن يكتب لها الحياة ، وما هي الا حلقة من حلقات سياسة تعبئة الفراغ في الشرق الاوسط على الطريقة الاميركية .

ان اعضاء حركتنا مستمرون في القيام بواجباتهم النضالية متسلحين بايمانهم وبعدالة قضيتهم ، وبانتفاضة شعبهم ، وبالتفاف الجماهير العربية حول ممثلهم الشرعي والوحيد : منظمة التحرير الفلسطينية .



## الكيان الصهيوني ومشاكل الجنوب

يشهد عالم اليوم مشاكل عالمية تبدو لأول وهلة انها لا تتخطى حدود المشاكل مع البيئة او حدود الدول ذات الشأن او حدود الاختلاف الموضوعي المبني على تباين وجهات النظر او التحليلات او حتى المصالح المحدودة .

ولكن هذه المشاكل في واقع الامر واذا ما واصلت مسارها فانها ستتحوّل الى أزمات بين الأمم والدول وربما الى حروب اقليمية بل وحروب شاملة ايضا .

فكثيرا ما نسمع عن مشاكل مثل البيئة والمياه والمخدرات والتجارة والديون الخ .

واذا كان تاريخ البشرية يشهد كثيرا من الحروب نتيجة لبعض هذه المشاكل فانه مازال دون الوصول الى حروب نتيجة لبعضها الآخر . فعلى سبيل المثال فان مشكلة البيئة تكاد تكون هي الأبعد عن التسبب في الحرب . الا ان عالم اليوم أصبح يسير باتجاه ان تصبح مشكلة البيئة سببا لقلق انساني بالغ من منطلق ما يمكن ان تتهدده من اخطار للانسانية لا يمكن ازاءها السماح للطرف المعني بشكل خاص ان يتفرد بالتصرف فيها .

لم يعد نقص الأوكسجين وتلوث الاجواء بشاني اكسيد الكربون مشكلة دولة من الدول اذ أصبحت تتهدد التشكيل الجوي المحيط للقارات ، وهو تلوث ناجم عن تطور الصناعات وانتشارها المحض بدافع الربح او الرفاه وليس بدافع العدوان .

كذلك لم يعد تهديد طبقة الأوزون بأحداث خروقات وفجوات مجرد مسألة خاصة تترك لاستحضار او تصنيع

والتغير المناخي الناجم عن مشاكل بيئية أخرى .

ويبدو لأول وهلة ان حل مثل هذه المشاكل يحتاج الى العلم والامكانيات ، وهذا صحيح لكنه ليس كل شيء فالسياسة والتنسيق والتكامل واقامة الانظمة ذات المحتوى الحضاري والاجتماعي المتجانس هي أمور بالغة الأهمية .

ولعل في مقدمة ما تعنيه كلمة السياسة هنا هو اقامة المجتمعات الديمقراطية ويجاد الحلول لمشاكل التطور والتنمية حيث ان مشاكل التطور المستعصية ستؤدي الى وضع يهدد بالانفجار .

فالشرق الاوسط ذو المخزون البشري المتزايد هو من الدوائر التي يجب ان تستوعب تزايدها الديمغرافي بالتطور الصحيح والتنمية الصحيحة وبدون ذلك فسوف تكون مصدر أزمات ذاتية وغير ذاتية .

وكذلك افريقيا ، حيث يجب ان يوضع حد تجاه هاتين الدائرتين الاقليميتين للسياسات الانانية والضيقة الافق لدى بعض اوساط الدول الصناعية ، وهو الامر الذي يقتضي تنسيق الجنوب جنوب في دائرة تمتد ما بين جنوب آسيا الى افريقيا وقلبيها منطقة الشرق الاوسط ، وهو تنسيق ينبغي ان يقوم على المصالح المشتركة والقيم والرسالة تجاه الانسان كإنسان ، وبقي ان يتطرق من التراث التاريخي والحضاري والروحي وهو أمر سيصب باتجاه الانسان ، انسان أرضنا بأسرها .

ولكن لماذا هذه الاضاعة باتجاه المشاكل العالمية ؟ هل نتحدث بأفاق علمية محضة ؟ ام ان المسألة ابعد من ذلك ؟

ان صراع الشرق الاوسط والدور السلبى لاقامة الكيان الصهيوني ودوره هو الركن لذلك العمق الذي تتفاقم فيه أزمات مثل هذه المشاكل لدائرة اسمها الجنوب ضمن علاقاتها ببعضها وضمن علاقاتها مع الشمال .

ان الكيان الصهيوني هو رأس السهم لضرب حضارة الجنوب وقيمته وتراثه وتاريخه ومصالحه ، وهو

رأس السهم لنزعات الشرقي اوساط الدول الصناعية الكبرى وللغزو الذي تتطلع اليه هذه النزعات .

وهو أمر يجب ان تدركه دول الشرق الاوسط والمجموعة الاسلامية والدول الافريقية حيث تتسلل المياه من تحت اقدام . فدولة مثل تركيا تنتمي في الاساس وستظل تنتمي الى الابد لعالم الجنوب ترتبط مع الكيان الصهيوني بجوانب متعددة للتعاون برز منها في الآونة الأخيرة التعاون في مجال المياه ، بينما تركيا ذاتها على وشك ان تكون طرف ازمة مع باقي المنطقة في نفس المجال . ان مياه تركيا تلك مستصب في عكس اتجاه التاريخ والجغرافيا اللذين لا يستطيع ان تعز منها تركيا .

وكذلك اثيوبيا التي دخلت طرفا في تهديد أمن البحر الاحمر ومياه النيل .

وهنا يجب ان يقال ان مؤتمريين قد عقدا معنيين كل العناية بهذا البعد : الاول هو مؤتمر الدول الافريقية في اديس ابابا وهي المدينة التي أصبحت حراب الكيان الصهيوني تغمر مناحيها ، والثاني هو مؤتمر منظمة الدول الاسلامية في القاهرة والتي سمي لها في نفس الآن السفير الصهيوني الجديد . لقد طرح الرئيس سامي انجومو في خطاب واضح مشاكل الجنوب ، وهي مشاكل ضحيتها افريقيا والعرب والآسيويون . ويجب ان يتضح ذلك الخيط بين تلك المشاكل والتطفل الصهيوني ، لان رؤية ذلك الخيط سوف تساعد العرب والافارقة اما عدم رؤيته فستبقى شرك الخداع منصوبا .

كذلك يجب ان يتضح في الدائرة الاسلامية ذلك الخيط بين الوجود الصهيوني واستهداف الحضارة ذاتها بكل قيمها وما تعنيه ، من هنا قلنا نحن في فتح يجب الانطلاق من كل الحواجز الوطنية والانسانية والدينية لتحرير فلسطين ، وهو الامر الذي من المنتظر ان يدركه الجنوب ، فالكيان الصهيوني هو عقدة بذرتها نزعات الشر في الدول الرأسمالية ليس في العالم العربي وحده او في العالم الاسلامي وحده ، بل في الجنوب كل الجنوب .



## هجرة اليهود السوفيات

### الم فلسطين المحتلة

من المعلوم ان الحركة الصهيونية ظهرت نتيجة استغلال حركة الاستعمار العالمي للشعور الديني العاطفي عند يهود العالم تجاه فلسطين التي يرون انها تضم مقدماتهم ويعتقدون بانها (ارض الميعاد) و (ارض الابرار والاجداد). فلعب ايضا الاستعمار على هذا التوتر، وعمل على اقامة كيان غريب في قلب الامة العربية، يكون عدوا لها وحليفا للغرب (كما جاء في قرارات مؤتمر كامبل بانرمان). وكان من الطبيعي ان ينصب اهتمام الصهاينة الاوائل على العنصر البشري. فكان من الشعارات الاولى التي عملوا على ترجمتها الى واقع: اليهودي الحقيقي هو الذي يستوطن ارض اسرائيل - لا تكتمل يهودية اليهودي الا بوضوئه الى ارض الميعاد - ارض اسرائيل هي الكيان الوحيد الذي يستطيع اليهودي ان يعيش فيه دون اضطهاد - ارض اسرائيل هي ارض كل يهود العالم.

وفي الاربعين سنة الاولى بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول في بال بسويسرا عام ١٨٩٧، كان تجاوب الطوائف اليهودية في العالم مع الطروحات الصهيونية ضئيلا، ان لم يكن منعذما لاسباب دينية او سياسية او اقتصادية او اجتماعية .. الامر الذي جعل العديد من القادة الصهاينة يفقدون حماسهم، ويتشككون في امكانية نجاح مشروعهم.

الى حين وصول ادولف هتلر والحزب النازي الى الحكم في المانيا، واشعاله فتيل الحرب العالمية الثانية. وكانت الفرصة الذهبية للحركة الصهيونية، حيث عملت على محورين:

الاول خلق اسطورة (المذابح النازية ضد اليهود) و (افران الغاز) لخلق حالة من الذعر عند يهود أوروبا لتوجيههم الى فلسطين. والثاني عقد اتفاقات سرية مع الحركة الصهيونية تقضي بمساهمة الرأسماليين

كان الالتفات الى يهود البلدان العربية اضطراريا، ذلك ان الصهيونية مشروع اوروبي قام على يد يهود أوروبا، ولخدمة يهود أوروبا، ولكن امام احجام يهود أوروبا عن الهجرة، ونظرا لحاجتهم الى جنود لجيشهم وعمال لمؤسساتهم بدأوا يخططون لتوجيه يهود البلدان العربية وخاصة يهود العراق والمغرب واليمن. وقد مارسوا سياسة التهريب مع هؤلاء اليهود، وجدوا في بعض هذه الدول من يساعدهم على تنفيذ مخططهم. ونستطيع ان نقول انهم نجحوا في جعل ثلثي المستوطنين الصهاينة في فلسطين المحتلة من يهود البلدان العربية وابنائهم، ونجحوا في جعل عدد من تبقى من اليهود في البلدان العربية اقل من ثلاثين الفا لا يريدون الهجرة الى فلسطين المحتلة (لاسبابهم الخاصة).

اما بالنسبة ليهود الاتحاد السوفياتي، فقد كان الموقف مختلفا. فبعد الحرب العالمية الثانية، وفي اجواء الحرب الباردة، وفي ظل وجود الستار الحديدي

حول الاتحاد السوفياتي ودول حلف وارسو، كان مجرد الحديث عن هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة خيانة، لانه يتنافى مع الحل الماركسي اللينيني للمسألة اليهودية.

ومع مجيء خروتشوف الى الحكم، وبداية (التعايش السلمي) و (الوفاق الدولي)، ابتدأت مرحلة جديدة من العلاقات الدولية، كان لها اثرها على موضوع هجرة اليهود السوفيات. فالى جوار الحوارات والتعاون والرغبة في تخفيف حدة التوتر وعقلنة سباق التسليح، وقعت هجرة مكثفة لليهود السوفيات وخصوصا ما بين عامي ١٩٧١/١٩٨٠.

### هجرة اليهود السوفيات والانتفاضة

قبل ان ندخل في صلب الموضوع، لا بد من الإشارة الى انه مع مجيء غورباتشوف الى الحكم في الاتحاد السوفياتي، وبداية عصر البرسترويكا، حدث تحول في المذهب السوفياتي للعلاقات الدولية، بحيث تم نبذ الحرب الباردة وكذا الوفاق بمعناه التقليدي، وبدأ عهد (توازن المصالح) بدلا من توازن القوى. كما حدث تحول في اولويات السياسة الخارجية، حيث اعطت الايديولوجيا مكانتها الاولى للمصالح. اما بالنسبة للمفهوم السوفياتي لحقوق الانسان، فقد ابتعد عن التصور الماركسي اللينيني، واقترب من المفهوم الغربي لها، وبهذا المفهوم الجديد تم حسم قضية (المنشقين السوفيات)، وبه تم التعامل مع المطالب القومية والاثنية

ومطالب الحقوق المدنية. اما بالنسبة للموقف من قضية الشرق الاوسط، فان الاتحاد السوفياتي لازال يساند الجانب العربي الى ان يوجد حل للصراع في المنطقة، ولازال يعمل على الحيلولة دون تفرد الولايات المتحدة بالتفوز في المنطقة، ولكن التغير قد اصاب الوسائل المتبعة لتنفيذ هذه السياسة، حيث وقع الانفتاح على دول الخليج العربي من جهة وعلى الكيان الصهيوني من جهة اخرى، وبدأت نفمة جديدة في الاعلام والدبلوماسية السوفياتية تقول بان على العرب ان يأخذوا بعين الاعتبار الاهتمامات الامنية للكيان الصهيوني.

وفي هذه الفترة بدأ الاتحاد السوفياتي يتطلع الى الحصول على التكنولوجيا المدنية المتطورة، وكذا على الحبوب وبعض المنتجات الزراعية والصناعية في اطار سياسته الجديدة الرامية الى تمتع المواطن السوفياتي بالمزيد من الرفاه. ولكن التطلعات السوفياتية هذه كانت تصطدم بحاجزين اساسيين: اولهما داخل الولايات المتحدة الامريكية، ويتمثل بالمقترح الذي قدمه السناتور جاكسون فاينك ووافق عليه الكونغرس عام ١٩٧٤ برفع بند الدولة الاكثر رعاية (في ميدان التبادل التجاري) عن الاتحاد السوفياتي، بسبب القيود التي يفرضها على هجرة اليهود السوفيات. والثاني داخل المعسكر الغربي ككل، وتمثل بالحملات الاعلامية والدبلوماسية المكثفة ضد الاتحاد السوفياتي تحت ستار (خرق) حقوق الانسان، وخاصة القيود التي يفرضها على هجرة يهوده.

وتبعاً لسياسة البرسترويكا، فان الاتحاد السوفياتي كان مستعدا للتنازل عن الكثير من مواقفه الايديولوجية والسياسية السابقة، مقابل الحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتياجات الاخرى، ومقابل وقف الحملات الدعائية المعادية له. ومن سوء حظ الشعب الفلسطيني ان الثمن المطلوب من الاتحاد السوفياتي، يدفعه الشعب الفلسطيني من ابتائه وارضه، على يد المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة.



ولكن ما الذي ادى الى هذا السعار الصهيوني والامريكي في موضوع هجرة اليهود السوفيات؟ انها الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني في وطنه المحتل منذ ١٩٨٧/١٢/٧، والتي دخلت شهرها الثاني والثلاثين وهي اكثر صمودا وتصاعدا.

فالانتفاضة اشعلت قادة الكيان الصهيوني اكثر باعمية العامل الديمغرافي . فاطفال ونساء وشيوخ فلسطين بحجارتهم، عجزت كل التكنولوجيا والتسلح الاسرائيلي والغربي الهائل عن قهرهم . والزيادة السكانية العالية لدى الفلسطينيين اصبحت تهدد الوجود الصهيوني الذي لا يزيد تقريبا، ان لم يكن ينقص بسبب نزوح الاف الاسرائيليين خارج فلسطين المحتلة، حيث جاء في تقرير لجنة الهجرة التابعة للكنيست الاسرائيلي ان ١٤ الف اسرائيلي نزحوا خلال عام ١٩٨٩ وان اكثر من نصف مليون اسرائيلي يعيشون في الخارج . والشباب الاسرائيلي بدأ يرفض الانخراط في صفوف الجيش، وكما ذكرت صحيفة عل همشار الاسرائيلية يوم ١٩٩٠/٦/١٩ فان ٥٠٪ من مجموع المجندين في الجيش الاسرائيلي يرفضون اداء خدمتهم العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة . والانتاج الزراعي والصناعي وكثير من القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية انخفضت مردوديتها بشكل كبير بسبب امتناع العمال الفلسطينيين عن العمل بها استجابة لتوجيهات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة .

فكان من الطبيعي ان يبحث قادة الكيان الصهيوني عن حل لمواجهة هذه (الاطار) التي تهددهم . فمادام يفعلون والخزانان الباقيان لليهود في العالم هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؟ فبالنسبة لليهود الامريكيين لا امل في هجرتهم ، لانهم لو ارادوا الهجرة لفعلوا ، حيث لا موانع ولا عراقيل تحول دون ذلك ، لكنهم يرفضون الهجرة لأسباب تتعلق بحياتهم في الولايات المتحدة والحياة في الكيان الصهيوني . اذن لم يبق امامهم سوى يهود الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد ان استطاعوا تهجير غالبية يهود الحبشة (الفلاشا) دون ان تغير هجرتهم في واقع الامور شيئا يذكر.

فاشتدت الحملات الدعائية الصهيونية والغربية

عموما ضد الاتحاد السوفياتي، تحت لافتة (حقوقه الانسان) كوسيلة للضغط على الاتحاد السوفياتي للسماح بهجرة اليهود. ودخلت الولايات المتحدة الى الميدان بشكل سافر، حيث اتخذت في اكتوبر ١٩٨٩ قرارا بعدم استقبال المهاجرين اليهود السوفيات الا من كان لهم اقرباء لصيقون، من اجل اجبار المهاجرين اليهود السوفيات على التوجه الى فلسطين المحتلة (شبيه بالقرار الامريكي اثناء الحرب العالمية الثانية بعدم استقبال يهود اوروبا لاجبارهم على الهجرة الى فلسطين). وفي لقاء غورباتشوف - بوش في مالطا اواخر ديسمبر ١٩٨٩ عرض بوش موضوع هجرة اليهود السوفيات كموضوع اساسي واستخدمه كورقة مساومة . كما وافق الكونغرس الامريكي في ابريل ١٩٩٠ على تقديم مساعدة اضافية بقيمة اربعمائة مليون دولار للكيان الصهيوني ، لاسكان المهاجرين اليهود السوفيات.

ومكذا ، وبسبب اشتداد الحملات الاعلامية المعادية، وبسبب الضغوط الامريكية ، اضافة الى التحولات في السياسة والايدولوجية السوفياتية ، رشح الاتحاد السوفياتي، ورفع القيود عن هجرة اليهود ، وبدأت الرحلات الجوية المباشرة بنقل اليهود من مطارات وموانيء الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة ، اضافة الى المهاجرين الذين وصلوا عبر محطات وسيطة واستنادا الى تصريحات الحاخام اسحق بيرتس وزير الاستيعاب الاسرائيلي يوم ١٩٩٠/٧/١٠ ، فان ٥٤ الف يهودي سوفياتي وصلوا الى فلسطين المحتلة خلال النصف الاول من هذا العام ، وان عدد المهاجرين الجدد سيصل حتى نهاية السنة الحالية بين ١٥٠ و ٢٠٠ الف شخص.

### الهجرة وحقوق الانسان

ذكرنا ان الحملات الدعائية ضد الاتحاد السوفياتي كوسيلة ضغط عليه لفتح ابواب الهجرة ، تمت تحت لافتة (حقوق الانسان). كما ان الاتحاد السوفياتي في تبريره لفعلته ، ادعى انه سمح بهجرة يهوده عملا بمبادئ ومواثيق حقوق الانسان. ورغم ان هذه الهجرة

- يشكل هؤلاء المهاجرون تعويضا للكيان الصهيوني عن مئات الاف الاسرائيليين الفارين منه.

- ويشكلون دما جديدا شابا ومدربا للجيش الصهيوني الذي يعاني من نقص في عدد المجندين ورفضهم اداء الخدمة العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- وهم طاقات اكاديمية وتقنية جديدة لم ينفق الكيان الصهيوني على تعليمها وتدريبها درهما واحدا، تصب في دواليب القطاعات الانتاجية الصهيونية.

- وهم بديل عن العمال الفلسطينيين المضربين عن العمل في المؤسسات الصهيونية ، لاعادة الانتاجية والحيوية للاقتصاد الصهيوني.

- وهم انقاذ للمخطط الاستيطاني الصهيوني الذي فشل رغم ملايين الدولارات التي صرفت عليه ، حيث لم يكن يمكن في كل مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة سوى سبعون الف مستوطن.

- وهم دعم للاقتصاد الصهيوني المنهار، بما سيواكب هجرتهم من حملات دولية لجمع التبرعات (لايوالهم).

- ووصول هؤلاء المهاجرين يعزز جانب القادة الصهاينة الذين يرفضون الانسحاب من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ويدعون الى ضمها نهائيا للكيان الصهيوني.

- كما سيعطي سنداً للقادة الصهاينة الذين ينادون بطرد كل الفلسطينيين من الارض المحتلة (سياسة الترانسفير)، ومبررا لتنفيذ سياستهم لانساح المجال للمهاجرين الجدد.

- واخيرا، فان وصول هؤلاء المهاجرين يدعم سياسة التطرف الراضية لكل مشاريع ومقترحات السلام، بل والحالمة بتحقيق فكرة (اسرائيل الكبرى) عن طريق التوسع واحتلال اراض جديدة. ■

من اساسها لاعلاقة لها بمبادئ حقوق الانسان، فاننا سنعمل على ابراز بعض جوانب تناقضها مع مبادئ حقوق الانسان:

\* فالما دتان ٢٩ و ٣٠ من ميثاق حقوق الانسان تقولان بعدم جواز ان تكون حقوق البعض على حساب حقوق الاخرين، في حين اننا نجد ان هؤلاء المهاجرين سيذهبون الى فلسطين سواء المحتلة عام ١٩٤٨ او عام ١٩٦٧ لياخذوا بيوت وارضيات ابناء فلسطين، وسيستبدون في حرمان ابناء فلسطين من اول وابسط حقوق الانسان وهو حق الحياة والوجود.

\* ومواثيق حقوق الانسان ومبادئه تقول بان من حق كل انسان ان يحمل جواز سفر ، في حين ان هؤلاء المهاجرين يخرجون بوثيقة (ليسي باسي) محددة الاتجاه ومحدودة المدة.

\* وتؤكد مواثيق ومبادئ حقوق الانسان ان من حق المهاجر ان يختار وجهة سفره ، في حين ان هؤلاء المهاجرين لا يسمح لهم بالتوجه الا الى فلسطين المحتلة.

\* وفي الوقت الذي تقول مبادئ ومواثيق حقوق الانسان انه لا يجوز تجريد اي انسان من جنسيته، نجد ان السلطات السوفياتية تجرد هؤلاء المهاجرين من جنسيتهم لحظة خروجهم، وبالتالي تحرمهم من حق الرجوع الى وطنهم الاصلي اذا ارادوا ذلك.

### أخطار الهجرة

قد يطول بنا الحديث اذا اردنا الدخول في تفاصيل الاخطار الكامنة في توافد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي الى فلسطين المحتلة . لذلك فاننا سنكتفي ببرد عناوين هذه الاخطار، يقينا منا بان كل عربي يدرك حقيقة هذه الاخطار، ويعي ضرورة مواجهتها والتصدي لها بكل الوسائل، لانها ليست خطرا على الشعب والارض الفلسطينية فحسب ، بل تتهدد مصير ومستقبل امتنا ككل.



## النموذج الناميبي (التسوية الدولية)

المتحدة عام ١٩٥٨ ، فضلا عن كونه يتعارض مع خطة التسوية الدولية . التي اكدت على الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا .

السيناريو الثالث: قبول استقلال ناميبيا كدولة موحدة، وإذا كان هذا السيناريو يتماشى ومخطط التسوية الدولية ، فإنه يلاحظ ان حكومة جنوب افريقيا تسعى من خلال تدخلها في مسار تنفيذ خطة التسوية الدولية وتدخلاتها في دول الجنوب الافريقي المجاورة وبخاصة انغولا "اجلاء القوات الكوبية" ، والدفع ب (سافيمي) الى الواجهة السياسية ومشاركتها في السلطة تهدف الى تجويف الاستقلال الناميبي باضعاف النظام الناميبي الجديد وتركه نهبا للشرذم والتمزق: سياسيا واقتصاديا وجعله تابعا ومسيطر عليه من قبل حكومة بريتوريا العنصرية.

ان هذه السيناريوهات الثلاثة تستهدف اساسا عرقلة خطة التسوية الدولية والحيلولة دون تمكين شعب ناميبيا من ممارسة استقلاله وسيادته الوطنية.

وإذا كانت هذه السيناريوهات تسنح من طبيعة المصالح الاستعمارية لنظام جنوب افريقيا العنصري ويتواطؤ سافر من الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة، فإن خطة التسوية الدولية تركز على ثلاثة عوامل اساسية.

الاول: مسؤولية التنظيم الدولي حيال المشكلة الناميبية التي نشأت وتعددت في ظل.

الثاني: تصاعد الكفاح المسلح لشعب ناميبيا بقيادة سوابو.

الثالث: ضغط الرأي العام العالمي ، وادانته لسياسة الابارتيد التي تشكل اعتداء على ايسر حقوق الانسان

ادركت سوابو ، وفي وقت مبكر ، ان خطة التسوية الغربية كما اعلن زعيمها سام نجوما هي حل وسط يستهدف خدمة المصالح الاستعمارية لجنوب افريقيا.

وفي المقابل ، احست حكومة جنوب افريقيا العنصرية ان الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة ، لن تمارس عليها اي ضغوط سياسية او اقتصادية ، ف راحت تصعد من عملياتها العسكرية في منطقة الجنوب الافريقي ، متجاهلة رد فعل المجتمع الدولي ، فقامت قواتها بهجوم على جنوب انغولا (اواخر عام ١٩٨١) كما قامت بالاغارة على مكاتب المؤتمر الوطني الافريقي في عاصمة موزمبيق (شباط ١٩٨١) واعلنت عن تخليها عن الالتزام بمنح الاستقلال لناميبيا.

ويمكن تصور ثلاثة سيناريوهات راح نظام جنوب افريقيا يعمل على تحقيق واحد منها حيال المشكلة الناميبية خدمة لمصالحه الاستعمارية العنصرية وتقويضها للكيانية الوطنية الناميبية.

السيناريو الاول: اقامة دولة عازلة بين المنطقة البيضاء في جنوب ناميبيا وبين انغولا، تضم شمال ناميبيا وجنوب انغولا (حيث تتمركز قبائل اوفامبو بقيادة سافيمي زعيم الاوڤيتا). وبذلك يحقق رغبة قديمة لها في ضم الجنوب الناميبي كليا له.

السيناريو الثاني: تقسيم ناميبيا الى جزئين: الجزء الشمالي يشارك فيه الافريقيون في الحياة السياسية مع احترام حقوق الاقلية البيضاء، والجزء الجنوبي يسيطر عليه البيض.

ولا شك ان هذا السيناريو يرمي الى العودة بناميبيا الى مشروع التقسيم الذي رفضته الجمعية العامة للأمم

والشعوب في توجهاتها واختياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوقها في الاستقلال والسيادة الوطنية.

من هنا فان المشكلة الناميبية ظلت بصفة دائمة على جدول اعمال الجمعية العامة منذ نشأتها كما عقدت من اجل معالجتها. دورتان خاصتان في عام ١٩٦٧ ، وعام ١٩٧٨ ودورة استثنائية خاصة في عام ١٩٨١ ، في حين ان مجلس الامن لم يتبادلها الا عام ١٩٦٩ . ويلاحظ في هذا السياق انه لأول مرة في تاريخه قد لجأ الى طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بصدها في تموز ١٩٧٠ . وقد اسفرت القرارات الصادرة عن كل من الجمعية العامة ، ومجلس الامن الى تشكيل العديد من الاطر والمؤسسات الخاصة بمعالجة المشكلة الناميبية (اللجنة الخماسية، لجنة المساعي الحميدة، لجنة جنوب غرب افريقيا ، مجلس الامم المتحدة لناميبيا). كما يلاحظ ان معظم هذه القرارات تركز مضمونها على اربعة امور اساسية:

الاول: ادانة حكومة جنوب افريقيا العنصرية، بسبب رفضها قبول وضع اقليم ناميبيا تحت نظام الوصاية الدولي (قبل عام ١٩٦٦). واحتلالها للامشروع وتمزيقها للوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لناميبيا من خلال نظام (البانتو ستانت) .. ماهيك عن سن القوانين العنصرية على الشعب الناميبي، وكذلك اعتداءاتها المتكررة على الدول المجاورة ، انغولا وزامبيا ، مستخدمة الاراضي الناميبية كقاعدة انطلاق وارتكاز.

الثاني: مطالبة الدول والمنظمات والهيئات الدولية بعدم التعامل مع نظام افريقيا في كل ما قد يلحق ضررا بناميبيا.

الثالث: تأييد الشعب الناميبي في نضاله من اجل حريته وحقه في تقرير المصير والاستقلال.

الرابع: مطالبة الدول والمنظمات والوكالات الدولية بتقديم المساعدات المعنوية والمادية لشعب ناميبيا. وتأكيدا على هذه الاهداف وتكريسا لها فقد اصدر مجلس الامن والجمعية العامة قرارات يمكن وصفها بان لها طبيعة خاصة .. اي انها تتناول قضايا محددة تصورات ناميبيا ومستقبلها ومصيرها.

وفي هذا المجال اصدرت الجمعية العامة جملة من القرارات .. منها على سبيل المثال:

\* قرار رقم ٦٥ (د - ١) في ١٩٤٦/١٢/١٤ الذي يرفض طلب جنوب افريقيا بضم ناميبيا.

\* قرار رقم ١٢٤٣ (د - ١٣) في ١٩٥٨/١٠/٣٠ الذي يرفض اقتراحا بتقسيم ناميبيا الى جزئين: شمالي يوضع تحت وصاية جنوب افريقيا تمهيدا لاستقلاله ، وجزء جنوبي يضم لجنوب افريقيا.

\* قرار رقم ٢١٤٥ (د - ٢١) في ١٩٦٦/١٠/٢٧ الذي ينهي انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا.

\* سلسلة قرارات تؤكد حق شعب جنوب افريقيا في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية.

\* قرار يدعو الى الاعتراف بشرعية الكفاح المسلح الذي يخوضه شعب ناميبيا ضد الاحتلال الاجنبي لبلاده.

\* قرار رقم ٣١١١ (د - ٢٨) في ١٩٧٣/١٢/١٢ الذي يعترف بسوابو ممثلا شرعيا لشعب ناميبيا ، ثم صدر قرار آخر في العام (١٩٧٦)

يؤكد على وحدانية تمثيل سوابو للشعب الناميبي مع تأييد الكفاح المسلح لشعب ناميبيا بقيادة سوابو من اجل حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني، وقد دعا ذات القرار سوابو الى المشاركة بصفة مراقب في اعمال ودورات الجمعية العامة، وفي كل المؤتمرات التي تعقد تحت اشرافها.

كما اتخذ مجلس الامن قرارات مماثلة لعل من اهمها:

\* قرار رقم ٢٦٤ في ٢٠ آذار ١٩٦٩ الذي اعتبر استمرار وجود جنوب افريقيا في ناميبيا عملا غير مشروع ويتعارض مع ميثاق الامم المتحدة وقراراتها.

\* قرار رقم ٢٦٩ في ١٢ اب ١٩٦٩ الذي يعترف "بشرعية نضال" شعب ناميبيا ضد الوجود غير الشرعي لسلطات جنوب افريقيا في الاقليم.

\* قرار رقم ٢٧٦ في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٠ والذي يؤكد على حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال.

\* مجموعة قرارات بشأن فرض حظر اجباري على بيع السلاح لجنوب افريقيا ، واعتبار تزويدها بالسلاح عملا يشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين، بالاضافة الى قرارات اخرى رسمت مسار التسوية الدولية للمشكلة الناميبية وفق التوجهات التالية:



- تمكين شعب ناميبيا من ممارسة حق في تقرير المصير والاستقلال (القرار رقم ٣٠٩ في ١٩٧٢/٢/٤).  
- تمكين شعب ناميبيا من تقرير مستقبله بحرية عن طريق اجراء انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة في الاقليم، يسبقها وجود للأمم المتحدة في الاقليم حتى يتمكن شعب ناميبيا من تنظيم نفسه سياسيا للمشاركة في هذه الانتخابات (القرار رقم ٣٨٥ - في ١٩٧٦/١/٣٠).

- الانجاء عن كافة المعتقلين والسجناء السياسيين والسماح بعودة اللاجئين الناميبيين الى وطنهم ووقف كافة الاعمال العسكرية، وتحديد مواقع تمركز قوات جنوب افريقيا ومساو، ثم اجراء انتخابات تحت اشراف وإدارة الأمم المتحدة، (القرار رقم ٤٣١ - ١٩٨٧/٧/٢٧).  
- ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لناميبيا من خلال رفض ضم جنوب افريقيا لخليج والنفس، والتأكيد على ضرورة إعادة دمجها الى اقليم ناميبيا (القرار رقم ٤٣٢ في ١٩٧٨/٧/٢٧).  
- القرار رقم ٤٣٥ الصادر في ١٩٧٨/٩/٢٩ الذي وضع الصياغة النهائية لخطة التسوية الدولية، والذي ينص على:

- تشكيل مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية تتكون من عشرين (مدني - عسكري). تتجه الى الاقليم، تحت اشراف الممثل الخاص للأمم المتحدة، كي تتولى تهيئة الظروف المناسبة لعقد انتخابات حرة تحت اشراف وإدارة الأمم المتحدة بهدف تشكيل "جمعية تأسيسية" تتولى وضع دستور استقلال ناميبيا.

في ضوء ما تقدم يتضح ما يلي:  
اولاً - اهتمت الجمعية العامة بالمشكلة الناميبية منذ نشأتها وتحديدًا في العام ١٩٤٦، فيما تناولها مجلس الأمن الدولي بعد ١٣ سنة وذلك اثر قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتهاء عملية انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا، خاصة بعد اندلاع الكفاح المسلح في العام ١٩٦٦ وتضاعفه على يد قوات مساو وكذلك استجابة لضغوط المجتمع الدولي.

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا السياق ان كلا من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة قد لجأت الى استخدام الفيتو على التوالي، وغير مرة، بشأن مشاريع

قرارات تطالب بحظر بيع السلاح لجنوب افريقيا، ويفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا ثم جاء الفيتو الاميركي ليقضي على مشروع قرار يدين بشدة غزوات جنوب افريقيا لانغولا، واحتلالها للامشروع لناميبيا. ثم جاء امتناع واشنطن عن التصويت على مشروع قرار يفرض اصرار حكومة جنوب افريقيا على الربط بين تسوية المشكلة الناميبية وانسحاب القوات الكوبية من انغولا تعبيراً عن اتجاه واشنطن الى الاستفراد بعملية التسوية، خارج مجموعة الاتصال الغربية التي هي عضو فيها، ويمتأى عن خطة التسوية الدولية.

ثانياً - اذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد انتهت الى الاعتراف بشرعية الكفاح المسلح الذي يشهده شعب ناميبيا ضد احتلال جنوب افريقيا لارضيه، وانتهت ايضا الى الاعتراف بمساو كممثل شرعي ووحيد لشعب ناميبيا، فانه من اللافت للنظر ان مجلس الأمن قد توقف عند حد الاعتراف "بشرعية نضال" شعب ناميبيا ضد الوجود غير الشرعي لسلطات جنوب افريقيا في الاقليم، وحق في تقرير المصير والاستقلال، ولم يذهب الى ما هو ابعد من ذلك فهو لم يعترف بشرعية الكفاح المسلح كما لم يعترف بمساو كممثل شرعي ووحيد للشعب الناميبى.

ثالثاً - في قرارها رقم ١٧٠٤ (د - ١٦) في ١٩٦٦/١٢/٢٩ والمتعلق بانشاء اللجنة الخاصة لجنوب غرب افريقيا وضعت الجمعية العامة الخطوط العريضة والاولى لخطة التسوية الدولية. وهي:

١ - جلاء قوات نظام جنوب افريقيا عن التراب الوطني الناميبى.

ب - اطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين وعودة اللاجئين والمنفيين الناميبيين الى بلادهم.

ج - الغاء قوانين الابارتيد.

د - الاعداد لاستقلال ناميبيا، بعد اجراء انتخابات عامة تحت اشراف وإدارة الأمم المتحدة.

وقد جاءت قرارات مجلس الأمن اللاحقه تأكيداً على هذه الخطة. انسجاماً مع حقيقة مسؤولية التنظيم الدولي (الجمعية العامة + مجلس الأمن) عن المشكلة الناميبية وضرورة معالجتها وايجاد تسوية لها تضمن حق الشعب الناميبى في الحرية والاستقلال.

وحيث ان الوصول الى تحقيق هذه الحالة يحتاج الى سنوات، فان المحاولة الامريكية لضمان امن وسلامة وتفوق الكيان الصهيوني تنطلق من تخليصه، اولاً من الخطر الاستراتيجى المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، والانتفاضة الشعبية المباركة. وثانياً نزع صاعق الرعب المتمثل في القدرة العسكرية العراقية.. علماً بان كل ترسانة الولايات المتحدة التقليدية والنووية هي دالما في خدمة الكيان الصهيوني. وعليه فان وزير خارجية الكيان الصهيوني ديفيد ليفي سيجد امامه مشروعين للمؤتمر الدولي اولهما مشروع المؤتمر الدولي للسلام. وثانيهما مشروع المؤتمر الدولي للسلاح..

والمشروع الثاني يتعلق بعقد مؤتمر اقليمي يبحث في قضية الاشراف على الاسلحة غير التقليدية والصواريخ ومراقبتها. ويعتقد المحلل الاستراتيجى العسكري الصهيوني، زئيف شيف (ان ما يميز هذا الاقتراح هو: ان مؤتمراً كهذا يحضره قبل تحقيق السلام بين اسرائيل والدول العربية، اذن سيكون لزاماً على اسرائيل ان تواجه قريباً المسألة الجديدة تماماً والتي تشتمل على مخاطر ليست بالقليلة. ولكن تشتمل على فرص طيبة ايضا).

ان اهم الفرص الطيبة التي يراها الصهاينة في هذا الاقتراح هو استخدامه بوابة عبور الى مؤتمر دولي للسلام على انقاض منظمة التحرير الفلسطينية. وان مصر ستلعب دوراً هاماً في جلب ممثلي سوريا والعراق. وان الاردن سيساعد مصر على اقناع صدام حسين بالمشاركة رغم عدم الحاجة لضم مسألة السلام الكيماوي للسلام النووي بصورة اوتوماتيكية. ولذلك يقترح المصريون لجنتين منفصلتين. واحدة للاشراف على الاسلحة الكيماوية ومراقبتها والثانية للأسلحة النووية وهذا بناء على ما كشفت عنه مصادر امريكية اشار اليها زئيف شيف في مقاله في هارتس يوم ١٩٩٠/٢/٢٧. وقد اشارت تلك المصادر انه الى جانب بحث هذا الموضوع مع اسامه الباز فقد تم بحثه مع مساعد وزير الخارجية السوفيتية لشؤون الشرق الاوسط السيد جينادي تراسوف خلال زيارته الأخيرة لأمريكا.

وتكمن المخاطر التي يحسب الصهاينة حسابها في كون (احد العناصر الأساسية التي يقوم عليها الاقتراح المصري يتمثل في الغاء.. افضلية اسرائيل، اي اضعاف قوة الردع الاسرائيلي) ولكن هذه المخاطر يمكن تجاوزها

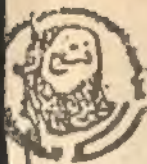
عملية بالاعتماد على الحليف الاستراتيجى المتمثل في الولايات المتحدة الامريكية. ولكن الاغراء الحقيقي المطروح امام الصهاينة هو ان المؤتمر الدولي للسلاح (هو مؤتمر اقليمي يشارك فيه ممثلو الدول فقط، ويكلمات أخرى ليس مكيدة تهدف ادخال م.ت.ف. من الباب الخلفى).

ويعتقد الامريكان ان الخوف الاقليمي للدول العربية، كل على حده، سيلزمها واحدة تلو أخرى باجراء مباحثات خاصة ومباشرة مع الكيان الصهيوني. بهذا ينتشر كامب ديفيد في المنطقة انتشار النار في الهشيم، ماسحاً بذلك اثار منظمة التحرير الفلسطينية وما جدته من ارادة وهوية نضالية للشعب الفلسطيني. ويبدو ان سياسة الرقص على الحبال التي استهواها الامريكان، واعطت نتائجها في كامب ديفيد على يد السادات، تحاول ان تفرض وجودها من جديد. ولكن العيب الكبير في ساسة البيت الابيض هو عدم اهتمامهم بقراءة التاريخ، واعتمادهم على برامج كمبيوترية لا تحمل وحدة علاجها المركزية اسم فلسطين الشعب او فلسطين الارض. ولذلك فانها لا تتعامل مع الواقع وانما مع الاماني. وعليه فان واقع الشعب الفلسطيني وما تجسده الانتفاضة العظيمة المتصاعدة داخل الارض المحتلة يشكل عقبة حقيقية امام كل محاولات الرقص على الحبال المتأرجحة بين المؤتمر الدولي للسلام والمؤتمر الدولي للسلاح. فمنظمة التحرير الفلسطينية اصبحت حقيقة متجسدة في الضمير الفلسطيني والعربي والاسلامي والانساني. ولن تستطيع كل محاولات اللف والدوران ان تتجاوز هذه الحقيقة.

ان ارادة شعبنا الفلسطيني الذي رفع شعار الحرية والاستقلال وحرر الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. واكد في كل المناسبات ان الشعب هو المنظمة وان المنظمة هي الشعب. وان مقولة الصهاينة المخادعة ان فلسطين ارض بلا شعب يحاول الامريكان استكمالها بان فلسطين ارض بلا منظمة.. ولكن ارادة شعب فلسطين وانتفاضته المباركة العارمة تعطي كل يوم الجواب على ارض الواقع لتؤكد ان فلسطين ارض الخلود وان شعبها حر لا يموت.

وانها لثورة حتى النصر





## ٢٢ يوليو

كان حد النيل في عقل جمال عبد الناصر  
يمتد الى عين جالوت والى حطين . وكان  
دعاة العزلة يجففون الخير ويفرقون في  
مستنقع الوحل .

ويوم ارادوا تجريد عبد الناصر من فكرة  
درعه الفلسطيني رفض الاستسلام . رفض  
التراجع عن حدود التاريخ الى حدود الوهم .  
وجمعوا في حزيران عليه من الداخل والخارج  
ماتنوه عن حملة الجبال .. وظنوه سقط ...  
فاذا بشعب مصر العظيم ينتفض في ٩ ، ١٠ ،  
حزيران ساحقا اعداء الذات . واذا بالدرع  
الفلسطيني متشحا باناشيد الشهادة ومضمخا  
بمطر الزيتون المقدس ، وتفتح عاصفته بوابة  
الاهل فيرتفع صوت عبد الناصر مناديا : يا آل  
فتح ... اشعلوها ولو بعود كبريت .....

وكانت الانطلاقة الثانية ... وكانت  
الكرامة .... وكان عبد الناصر يردد دائما  
متمسكا بدرعه الاستراتيجي " المقاومة  
الفلسطينية انبل ظاهرة في هذا العصر ... وان  
الثورة الفلسطينية وجدت لتبقى ... "

ولان الثورة الفلسطينية تجاوزت دور الدرع  
الوقائي الى دور الهجوم النضالي فان الاخ ابو  
عمار يردد ويزيد " الثورة الفلسطينية وجدت  
لتبقى .... ووجدت لتنتصر " .

يمتد الحصار من الفالوجة الى القاهرة  
ويقول جمال عبد الناصر في كتاب فلسفة  
الثورة : " كنت مقتنعا في اعماقي بان القتال  
في فلسطين ، ليس قتالا في ارض غريبة ، وهو  
ليس انسياقا وراء عاطفة . وانما هو واجب  
يحتمه الدفاع عن النفس "

لقد كانت فلسطين عبر العصور درع مصر  
ومساحة حمايتها . والدرع قادر على صد كيد  
الاعداء وسهامهم ولكنه عاجز على مواجهة  
سرطان الذات . مواجهة السور الذي ينخر في  
عظام الجسد فيعيا على الاتشاح بدرع الوقاية .  
ويسقط طريقا تحت اعباء حماية الذات .

في ٢٢ يوليو كان جمال عبد الناصر يرفع  
لواء الجهاد الاكبر وهو يتذكر كلمات قالها احمد  
عبد العزيز ، وهو على شرفة الاستشهاد لكمال  
الدين حسين . " اسمع يا كمال .... ان ميدان  
الجهاد الاكبر هو في مصر "

- الاتصالات والمراسلات :

فاكسميل ٧٦٧٠٩٩

- البريد الخاص : ص.ب. ١٨٠ - ١٠٨٠ - الجمهورية التونسية .